الصلف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

عودة النازحين... من الطوعيّة إلى الترحيل الآمن
وزير المهجرين: هذا ما قمنا به مع سوريا

استمر الاهتمام الحكومي والسياسي الرسمي وغير الرسمي بموضوع عودة النازحين السوريين الى بلادهم، عبر قرارات مهمة لمجلس الوزراء بوشر تنفيذها، ومواقف لمختلف القوى السياسية، اضافة الى الاهتمام الدولي الذي تمثل في انعقاد مؤتمر الاتحاد الاوروبي في بروكسل، وتمخضت عنه دفعة مساعدات مالية لدول الجوار لسوريا للمساهمة في تحمل تكاليف استضافة النازحين

اكد مجلس الوزراء في جلسة له منتصف شهر حزيران الماضي موقف الحكومة المبدئي والنهائي بوجوب عودة النازحين السوريين الى بلدهم عودة كريمة وآمنة تنسجم مع القرارات الدولية، لاسيما مع القرار 2254، مع ما يستدعيه ذلك من تنسيق مباشر مع الجانب السوري من خلال وفد وزاري برئاسة وزير الخارجية والمغتربين وعضوية وزراء المهجرين، الشؤون الاجتماعية، العمل، الثقافة، السياحة، الزراعة، الاعلام، الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع والمدير العام للامن العام، على ان يكون له ايضا مهمة التنسيق مع اللجنة المشتركة لجامعة الدول العربية في شأن سوريا.

وقد اقر مجلس الوزراء ورقة العمل الحكومية التي طرحت في مؤتمر بروكسل وبالاجماع بعد تعديلها باضافة 3 بنود عليها، وهي عبارة عن خطة عمل ثلاثية الابعاد، ذات رؤية قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى، تستند الى تقسيم النازحين السوريين في لبنان الى اربع فئات. كما تتناول "كل ما له علاقة بادارة الملف ومعالجته وتنظيمه بطريقة بناءة وشفافة، تعمق التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية وتحفظ سيادة لبنان". وتحدد الورقة بالتفصيل، المساعدات المطلوبة من الدول المانحة في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية والبيئة والاتصالات والطاقة، وتحفيز النمو وتوفير فرص عمل للبنانيين.

وافادت خطة لبنان للاستجابة لأزمة النزوح، ان كلفة النزوح لغاية العام 2018، وفق تقرير البنك الدولي، وصلت الى 18 مليار دولار. واشارت الى بلوغ الاحتياجات منذ عام 2013 الى عام 2022، 25.54 مليار دولار. وقد حصل لبنان على 12% فقط من التمويل الكافي لسد الفجوة المالية، ما من شأنه ان يفسر تراكم الاكلاف على مالية الدولة والمرافق العامة والسلطات المحلية. كذلك طلبت الخطة من الدول المانحة والمنظمات الدولية، العمل مع لبنان لتخفيف التداعيات والاعباء عن المجتمع اللبناني المضيف.

وقد حمل وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب هذه الورقة وطرحها على مؤتمر بروكسل. وقد تردد انها لاقت اصداء ايجابية وتجاوبا وتفهما من الاوروبيين لوضع لبنان الصعب نتيجة وجود العدد الهائل من النازحين، واستعدادا للتفاعل مع اللجنة السداسية لجامعة الدول العربية التي ستواكب عودة النازحين، وفي ضوء التقدم في عمل اللجنة العربية مع الجانب السوري ووفاء الدولة السورية بالتزاماتها، فان الاتحاد الاوروبي على استعداد لمراجعة السياسات المتبعة حيال سوريا. وتفيد المعطيات ايضا، ان الاتحاد الاوروبي قبل الطلب اللبناني بالمساواة في دفع المساعداتَ للطلاب اللبنانيين والسوريين، خلافا لما كان يحصل سابقا لجهة اعطاء افضلية الدفع للطلاب السوريين.

لكن المسؤول عن السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل، اعلن خلال المؤتمر ان "الاتحاد الاوروبي لن يختار مسار التطبيع مع النظام السوري، وبالتالي فان عودة النازحين السوريين الى بلدهم غير ممكنة حاليا. الاتحاد لن يدعم عودة السوريين الى بلدهم ما لم تكن عودة طوعية وآمنة وخاضعة لمراقبة مجموعات دولية". اثار هذا الموقف انتقادات رسمية وسياسية لبنانية حادة للاتحاد الاوروبي الذي بدا انه يعرقل عودة النازحين لاسباب سياسية.

على الرغم من ذلك، تعهد الاتحاد الاوروبي بتخصيص 560 مليون يورو (600 مليون دولار) لمساعدة الدول المجاورة لسوريا على تحمل تكاليف استضافة اللاجئين السوريين. وتعهدت الولايات المتحدة الاميركية بتقديم 920 مليون دولار، وبلجيكا بدفع نحو 30 مليون دولار، لكن لم تعرف حصة لبنان من هذه المبالغ ولا متى ستدفع؟!

اما من جهة سوريا، فهي مستعدة لتسهيل كل ما يريده لبنان ويصب في مصلحة البلدين، من دون الموافقة على بعض طلبات عدد من الدول الغربية والمنظمات الدولية المتعلقة بالاجراءات السورية الداخلية.

بالتوازي مع كل هذه التطورات، زار وزير المهجرين في حكومة تصريف الاعمال عصام شرف الدين دمشق بتكليف من مجلس الوزراء، وقام بالتحضير لزيارة الوفد الوزاري بعد عودة وزير الخارجية من مؤتمر بروكسل. "الامن العام" التقت الوزير شرف الدين، وحاورته حول ما قام به خلال زيارته لسوريا، والاستعدادات والاجراءات السورية لاستقبال العائدين.

■ خضع ملف عودة النازحين السوريين للكثير من التجاذب وربما الخلافات قبل قرار حكومي بوضع خطة العودة بالتنسيق مع المديرية العامة للامن العام والدولة السورية. ما هو الجديد الذي غير المعطيات وادى الى دفع خطة العودة؟

□ طبعا هناك تجاذبات حول الملف وبالاخص من ناحية الامم المتحدة ومفوضية اللاجئين والاتحاد الاوروبي، اصبحت معروفة. سبق ان قلنا صراحة ان المسؤول عن السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل لا يقبل بتشكيل لجنة ثلاثية كحل اساسي للحفاظ على امن اللاجئ السوري، فهو غير متعاون مع وزارة الخارجية اللبنانية. نحن نعتبر ان عرقلة ملف اللاجئين من قبل الاتحاد الاوروبي، ضغط سياسي على الحكم السوري لانهم غير راضين عن نتائج الحرب السورية.

وزير المهجرين في حكومة تصريف الاعمال عصام شرف الدين.

■ ماذا عن الاجراءات التنفيذية لخطة العودة؟

□ وضعنا خطة عمل بتوافق بين اركان الدولة، وسبق ان قمت بزيارة دمشق في شهر آب من العام الماضي ونتجت من الزيارة ورقة تفاهم مع الجهات السورية المعنية، و"اكرمونا زيادة" بحيث انه بدل ان تكون عودة اول دفعة من 15 الف نازح ابدت السلطات استعدادا لاستقبال 180 الفا بعدما اصبحت مراكز الايواء جاهزة، وهناك قرى جرى ترميم منازلها، على ان يكون عدد كل دفعة لاحقة شهريا نحو 15 الف عائد. سنبدأ في اعادة النازحين من المخيمات عبر منسقيات من المديرية العامة للامن العام والمنسقين في الوزارات المعنية اللبنانية، ويجري اعداد اللوائح الاسمية التي سترفع الى الامن العام اللبناني والامن الوطني السوري، فيتم التدقيق بالاسماء ونستثني من لديه مشكلة قضائية مدنية او دعوى جزائية

> **الاتحاد الاوروبي غير متعاون مع وزارة الخارجية اللبنانية**

او مطلوب لخدمة العلم او لديه صفة لاجىء سياسي، وهؤلاء قلة قليلة تعالج ملفاتهم على حدة. اما الباقون، وهم الغالبية، فسيتم ترحيلهم الآمن الى قراهم ومناطقهم.

■ ما مدى تجاوب السلطات السورية مع خطة العودة وما هي تحضيراتها؟

□ تجاوب السلطات السورية اكثر من ممتاز. لقد قدمت كل التسهيلات المطلوبة وكل التقديمات، ومنها مثلا انجاز نحو من 480 مركز ايواء للعائدين، وتأمين وسائل نقل من كل الاراضي اللبنانية الى داخل سوريا، ووعدت باعادة توظيف المواطنين، وصدور عفو رئاسي، وتأجيل خدمة العلم، واعطاء مساعدات لكل النازحين عندما يعودون.

■ كيف سيتم تنفيذها في ظل الرفض الدولي والاميركي بشكل خاص للعودة؟ وهل من خشية لوضع عراقيل امام العودة لاسيما ان مفوضية شؤون اللاجئين الدولية ترفض التعاون مع الدولة اللبنانية في اعطاء داتا النازحين الموجودين في لبنان منذ العام 2015؟

□ نحن محميون بالقانون اللبناني. هناك مراسيم لم يوقع عليها لبنان كالمرسوم رقم 1951 وبروتوكول 1967، التي تنظم العلاقة بين اللاجىء وبين الدولة، وبالتالي سنشكل لجنة ثنائية بين لبنان وبين الدولة السورية من دون اذن مفوضية اللاجئين او سواها. اما الداتا فمن المنتظر ان تسلمنا اياها المفوضية، لكن بعد تقديم كتاب رسمي من وزارة الخارجية اللبنانية.

■ ما هي المراحل والخطوات اللاحقة لما بعد زيارة دمشق؟

□ اضافة الى ورقة التفاهم لعام 2022 التي تضمنت عودة 180 الف نازح في اول مرحلة بدءا من مخيمات النزوح، وناقشت ثلاثة بنود مع المرجعيات المعنية في سوريا:

اولا، البحث مع وزارة الداخلية في وضع مكتومي القيد للذين ولدوا في لبنان لتسهيل امورهم، وهو امر سبق وبحثته مع القائم بالاعمال السوري في بيروت علي دغمان وقدم لنا كل التسهيلات.

الثاني، البحث في حل لمطلوبي خدمة العلم لأن العديد من النازحين المطلوبين للخدمة يعتبرونها العائق الاساسي امام العودة.

الامر الثالث هو الترحيل الآمن، اذ لم يعد من لزوم للحديث عن العودة الطوعية، التي لم تسفر سوى عن عودة نحو 1200 نازح الشهر الماضي.

سندخل الى مخيمات النزوح التي تضم نحو 600 الف نازح، ونضع اللوائح الاسمية للراغبين في العودة ونرسلها الى الامن الوطني في سوريا، ويبقى ان المطلوبين للدولة لاسباب معينة، كالذين عليهم دعاوى مدنية قضائية او مصنفين لاجئين سياسيين لن يتم ترحيلهم بل نترك البت بوضعهم لمعالجات لاحقة.

■ كيف ترى استعداد النازحين للعودة؟

□ لا شك في انهم يرغبون في العودة، لكن على المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين التوقف عن الترغيب والترهيب.